

عواصم العالم

اعتقال ٢٣ من إخوان مصر لمعارضتهم تمديد الطوارئ

القاهرة / وكالات :
أفاد محمد حبيب نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر بأن الشرطة اعتقلت أمس ٢٣ شابا من الذين كانوا يقومون بحملة ضد تمديد حالة الطوارئ.
وأشار حبيب في تصريحات صحفية إلى أن عمليات الاعتقال تمت بينما كان الشباب يضعون ملصقات ولافتات تدعو لتمديد حالة الطوارئ. وقد وافق البرلمان المصري نهاية الشهر الماضي على تمديد حالة الطوارئ لمدة سنتين، ما أثار احتجاج المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان المصرية. وبرت الحكومة المصرية تمديد حالة الطوارئ بحاجتها إلى مزيد من الوقت لإعداد قانون لمكافحة الإرهاب، يحل محل العمل بقانون الطوارئ، وإجراء تعديلات دستورية يتوافق معها القانون الجديد.
من جانبها جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانونا والتي تحتل رغم ذلك خمسة مقاعد بالبرلمان - أطلقت الشهر الماضي حملة ضد تمديد حالة الطوارئ السارية في مصر منذ ٢٥ عاما.
وقد اعتقلت الشرطة ٢٥ من أعضاء الجماعة يوم السبت الماضي لمعارضتهم التمديد لقانون الطوارئ.

المغرب يخرج مرشدات في خطة "ل" الإصلاح الديني"

الرباط / وكالات :
تمت أول من أمس تخريج أول دفعة من المرشدات الدينيات في المغرب واللاتي كما قال مسؤولون سيعملن على نشر الثقافة الدينية في المجتمع في خطوة وصفت بالأولى من نوعها بهدف تدعيم الإصلاح الديني وحمايته مما يسمى التطرف.
وقال وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق في حفل التخرج إن دراسة الخريجات التي أمر بها العامل المغربي محمد السادس استمرت مدة سنة من أجل دعم التطوير الديني في مساجد المملكة في مجال الواجبات الدينية والوعظ والإرشاد.
وأضاف أن الدراسات وعددهن ٥٠ تلقين دراسة مكثفة وعصرية في مجالات عدة على رأسها القرآن الكريم والفقه والسنة ومناهج البحث والتصوف وتاريخ المسلمين والجغرافيا واللغات العربية والأجنبية.
الاحتفال شهد أيضا تخريج ١٥٠ إماما، وأشار أحمد التوفيق إلى أنه تم تأهيلهم على أساس الالتزام بالعقيدة والمذهب المالكي وسياسة الدولة.
وكان العامل المغربي أعلن في أبريل ٢٠٠٤ عن إرساء إستراتيجية مدمجة وشمولية ومتعددة الأبعاد تهدف بالأساس إلى تحصين المغرب من توافر التطرف والإرهاب والحفاظ على هويته المتميزة بالوسطية والاعتدال والتسامح. وأعلن المغرب في وقت سابق عن إعادة هيكلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من خلال استحداث مديرية التعليم العتيق وأخرى مخصصة بالمساجد، وأعلن العامل المغربي العام الماضي عن إنشاء هيئة للفتوى تجنباً للفتنة والبلبلة.

جبهة التوافق تطالب بخمس حقائب في الحكومة الجديدة

مقتل ١٥ عراقيا معظمهم بتفجير انتحاري قرب محكمة بغداد



بغداد / وكالات :
قتل عشرة عراقيين وأصيب ٤٨ آخرون بتفجير انتحاري أمام إحدى المحاكم قرب ساحة بيروت شرقي العاصمة بغداد. وقالت مصادر طبية وأمنية عراقية إن انتحاريا يرتدي حزاما ناسفا فجر نفسه وسط حشد من المراجعين الذين كانوا ينتظرون أمام المحكمة لإنجاز معاملتهم.
وفي بغداد أيضا قتل عميد في وزارة الدفاع وسائق في وزارة حقوق الإنسان بهجومين منفصلين.
وقال مصدر في وزارة الدفاع العراقية إن مسلحين مجهولين أطلقوا النار صباح أمس على العميد محمد رضا عبد اللطيف مدير الشؤون اللوجستية في الوزارة عندما كان يقود سيارته في حي البروم غرب بغداد في طريقه إلى عمله فأردوه قتيلا.
وأضاف المصدر نفسه أن مسلحين مجهولين قتلوا صباح اليوم سائقا يعمل في مكتب وزير حقوق الإنسان في حي الشعلة شمالي بغداد أيضا.
وإلى الشمال من بغداد قتل ثلاثة عراقيين بينهم جندي بثلاث هجمات منفصلة في تكريت وبلد.
من جهة أخرى أعلن الجيش الأميركي في بيان وفاة جندي أميركي في عمليات وصفها بأنها غير قتالية ليرتفع إلى ٢٤٠٨ عدد القتلى في صفوف القوات الأميركية منذ غزوها العراق عام ٢٠٠٣.
وفي الشأن السياسي أعلنت جبهة التوافق العراقية السنية التي تملك ٤٤ مقعدا في مجلس النواب

العراقي أبرز مطالبها من الحقائق الوزارية في الحكومة الجديدة. وقال الناطق الرسمي باسم الجبهة ظافر العاني إن هذه المطالب هي الجزء الأهم من المطالب وليس كلها موضحا أن الجبهة تطالب بمنصب نائب رئيس الوزراء الذي تعهدت به ووافقت عليه بقية القوائم خلال المفاوضات الماضية وحقائب الدفاع والمالية والتربية والدولة لشؤون المجتمع المدني بالإضافة إلى وزارة خدمية أخرى لم يتفق عليها بعد. ولم يستبعد العاني المطالبة بحقيبة الخارجية وقال إن هذه الحقيبة يجب أن تكون من حصة قائمة أخرى غير القائمة الكردية لا سيما بعد حصول الأكراد على منصب رئاسة الجمهورية.
ورجح أن تبصر الحكومة الجديدة النور قبل المدة القانونية التي نص عليها الدستور أي قبل الثاني والعشرين من الشهر الجاري. وسبق لرئيس الوزراء المكلف نوري المالكي أن طلب مهلة أسبوعين فقط لتشكيل حكومته وهي مهلة تنتهي في التاسع من هذا

إسرائيل تعرض واشنطن لقطع جهود تمويل الفلسطينيين



الاراضي المحتلة / وكالات :
عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس اجتماعا في رام الله تأتت الاستعدادات لعقد جلسات الحوار الوطني وتطرق إلى الأزمات المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية.
من جهته قال رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية إن حكومته استعادت تأمين الأموال الكافية لتغطية رواتب موظفي السلطة الفلسطينية بصورة ثابتة وليس لشهر واحد فقط لكن المشكلة هي وسيلة إيصال هذه الأموال.
وفي هذا الإطار ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن الولايات المتحدة عرقلت بتشجيع إسرائيلي محاولات المفوضية الأوروبية لتحويل أموال إلى السلطة الفلسطينية عن طريق صندوق انتماني يديره البنك الدولي. وكأنت بريطانيا والفوضية الأوروبية والجامعة العربية قد اقترحت تحويل الأموال عن طريق هذا الصندوق الذي أسس بعد اتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في أوسلو عام ١٩٩٣ لتمكين السلطة الفلسطينية من دفع رواتب موظفيها البالغ عددهم ٦٦٥ ألفا ومنع انهيار الأنظمة الصحية والتعليمية هناك. وحيايل هذه الضغوط الأميركية تدرس الجامعة العربية إمكانية دفع

المرتببات المتأخرة لموظفي السلطة فديا في حساب كل منهم، في محاولة لمواجهة الحصار.
وقال مندوب فلسطين الدائم في الجامعة العربية محمد صبيح إن الأمر محل بحث مع بنك اللاتي بعد أن أجمعت بقية البنوك ولكنه أشار إلى أن الأمر غير مضمون وإن ١.٥ مليون دولار ستذهب فقط للعمليات.
وقال صبيح إن أحد الاحتمالات هو دفع المال مباشرة إلى الرئاسة الفلسطينية محذرا من أن رفضا آخر أميركيا سيغني عن إنهاء السلطة في غضون أشهر قليلة وحينها يكون البلد الذي يطالب بالديمقراطية يعاقب الشعب الفلسطيني بطريقة قاسية جدا. وحتى إذا وصلت الـ ٧٠ مليون دولار التي جمعتها الجامعة العربية فستكون أقل من ثلث ما تحتاجه الحكومة الفلسطينية لدفع مرتبات شهري مارس وأبريل الماضيين وهو ٢٤٠ مليون دولار.
وسيكون اقتراح تحويل المال للرئاسة في صلب لقاء بالقاهرة بين وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى الذي أشار إلى صعوبات في عملية التحويل وخلافات داخل السلطة الفلسطينية حول البتة مؤكدا أن الجامعة لا تمنع في تحويل الأموال إلى الرئاسة بشرط اتفاق الفلسطينيين على ما يضمن وصولها لمستحقها.

مساححة اعلانية

مساححة اعلانية